سجلات المحكمة الشرعية بالموصل
مصدراً لدراسة أسواقها في العهد العثماني

أ.د.خليل علي مراد *

ملخص البحث:

تمثل سجلات المحكمة الشرعية في العهد العثمـاني مـصدراً مهمـاً لدراسـة التـاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمدن العربية في ذلك العهد. وهذا البحث محاولة لتوضيح قيمة تلـك السجلات كمصدر تاريخي لدراسة اسواق الموصل منذ اواخر العهد الجليلـي ١٧٢٦-١٨٣٤ وحتى نهاية الحكم العثماني لها عام ١٩١٨. وقد تناول البحث عدة محاور هـي: الـسجلات واهميتها ومواصفاتها، الاسواق والخانات الموصلية التي ورد ذكرها مع بعض مواصفاتها في تلك السجلات، وعلاقات الموصل التجارية، واوضاع العاملين في الاسواق واشكال التعامـل فيها، والعملات المتداولة في اسواق الموصل، واسعار السلع والبضائع والتذبذب فيها بين فترة واخرى.

The Shari'a Court Records as a Source for Studying the Markets of Mosul during the Ottoman Period

Prof. Dr. Khalil Ali Murad

Abstract:

The records of Shari'a Courts during the Ottoman period forms an important source for the economic and social history of Arab cities during that period. This article is an attempt to clarify the value of these records as a historical source for studying the markets of the city of Mosul since the last years of the Jalili era 1726-1834 to the end of Ottoman rule in 1918. The article includes an introduction about the records and many topics deals with the names and characters of Mosuli markets and "khans", the commercial relations of Mosul, the types of

* استاذ/ قسم التاريخ/ كلية التربية /جامعة الموصل.

dealings in the markets, the coins in circulation and the prices of some goods and products in the markets of the city during that period.

شكلت الاسواق والخانات والمعاملات التجارية فيها جانباً أساسياً من جوانب الحياة اليومية في مدينة الموصل أبان عهد السيطرة العثمانية (١٥١٦-١٩١٨). وتؤكد شهادات معظم الرحالة الاوربيين الذين مرّوا بالمدينة بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر هذه الحقيقة. فقد أشار العديد منهم الى تجارتها النشطة، وكونها ملتقى مهم للتجار، خاصة تجار العرب والأكراد[١]. بل أن الرحالة الفرنسي اوليفييه، الذي مرّ بالموصل سنة ١٧٩٤، وصفها بأنها"أعظم الأسواق التجارية في الشرق"[٢]، كما أن الرحالة الانكليزي جيمس بكنغهام الذي مرّ بها سنة١٨١٦ أكد أن أسواق الموصل تضاهي، بل تتميز عن، أسواق مدينة القاهرة بكثرتها ووفرة ما فيها من سلع وبضائع مستوردة من اوربا والهند والمناطق المجاورة[٣].

لقد تمتعت الموصل بمركز تجاري مهم طيلة عهد السيطرة العثمانية تقريباً، فقد كانت مركزاً رئيساً في الشطر الشمالي من العراق لأنها تتوسط المنطقة الجبلية الكردية واقليم الجزيرة ومنطقة البادية.وترتب على ذلك ان صارت اسواق الموصل مقصد سكان تلك المناطق"...فتأتيها الاعراب من البادية والاكراد من الجبال ويبتاعون منها ما يحتاجونه"[٤].

وفضلاً عن ذلك إرتبطت الموصل بعلاقات تجارية ، عبر طرق برية ونهرية، مع مدن العراق المهمة في الوسط والجنوب (بغداد والبصرة) ومع البلدان المجاورة مثل بلاد الشام والأناضول وبلاد فارس[٥]. كما شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر نمو تجارة التصدير والاستيراد بين الموصل من جهة وبين انكلترا وفرنسا ودول اوربية أخرى والهند من جهة ثانية[٦].

إن مصادر معلوماتنا عن اسواق الموصل في العهد العثماني تكاد تكون محدودة. وتتمثل تلك المعلومات فيما ورد في كتابات الرحالة الأوربيين، وبعض التقارير القنصلية البريطانية[٧]، واشارات في مصادر تاريخية محلية[٨]، وفي السالنامات العثمانية (الكتب السنوية) الخاصة بولاية الموصل[٩]، وبعض الوثائق العثمانية[١٠]. ومع عدم التقليل من أهمية تلك المعلومات فإنها لا تضاهي، في جوانب عديدة، المعلومات التي تتضمنها الوثائق المحلية التي يتناولها هذا البحث، الا وهي سجلات المحكمة الشرعية في الموصل.

واذا كانت دراسة سجلات محكمة الموصل وتقييم أهميتها التاريخية مسألة غير مسبوقة، على حد علمنا، فان الأمر ليس كذلك بالنسبة لمثيلاتها من سجلات المحاكم في العديد من المدن العربية والعراقية المهمة الأخرى.فمنذ حوالي ربع قرن والمؤرخون العرب يوجهون الاهتمام الى هذه الوثائق المحلية المهمة، والتي تتجاوز مئات السجلات في كل محكمة من المحاكم[١١]. فكتبوا عن تلك السجلات واهميتها في دراسة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي العربي الحديث[١٢]، كما اعتمدوا عليها في بحوثهم ومؤلفاتهم ورسائلهم الجامعية[١٣].

يبلغ عدد سجلات محكمة الموصل الشرعية ٢٣٥سجلاً محفوظة في محكمة الاحوال الشخصية بالموصل وسيتم نقلها الى دار الكتب والوثائق ببغداد[١٤]. ويحمل قسم من هذه السجلات أرقاماً واضحة وقسم بلا ارقام أو أنها غير واضحة. وتغطي هذه السجلات فترة زمنية طويلة تبدأ منذ أوآخر عهد الاسرة الجليلية، التي حكمت الموصل بين ١٧٢٦-١٨٣٤، ذلك ان تاريخ أقدم سجل يعود الى سنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٦-١٨٢٧م. كما أن المجموعة تتضمن سجلات عديدة تخص فترتي الاحتلال والانتداب البريطاني(١٩١٨-١٩٣٢م). وتختلف السجلات من حيث الشكل والحجم، اذ أن السجلات القديمة منها طويلة ورفيعة يبلغ طولها ٤١سم أو أكثر قليلاً وعرضها ١٥أو ١٦سم، أما السجلات المتأخرة فيبلغ طولها ٤١سم وعرضها ٢٧سم.كما ان عدد الصفحات يختلف من سجل لآخر، فهناك سجل يعود الى سنة١٢٩٢-١٢٩٣هـ/١٨٧٥-١٨٧٦م يضم ٩٧صفحة وسجل يعود الى سنة١٣١٠هـ/١٨٩٢م يضم ٣١٥صفحة، وسجل يعود الى سنة ١٣١٣هـ/١٨٩٥م يضم ٢٦٣صفحة، وسجل يعود الى ١٣٢١-١٣٢٢هـ/١٩٠٤-١٩٠٥ يضم ٢٠٥ صفحات. ويبدأ كل سجل عادة بمقدمة من عدة أسطر تتضمن اسم القاضي الذي افتتح في عهده السجل ومضمون ذلك السجل فهناك مثلاً سجل يبدأ بعبارة"الحمد لله الذي شرع كتب الصكوك والسجلات تحرزاً عن ضياع حقوق المسلمين والمسلمات...وبعد فهذه جريدة جيدة وخريطة جيدة اتخذت لكتب الصكوك والسجلات ولضبط الدعاوى الشرعية والمراسلات الواقعة لدى الفقيراليه عز شأنه..."[١٥]. وسجل آخر يبدأ بعبارة"قد وقع الابتداء بتتميم هذا السجل المحفوظ في زمن نيابت [كذا] من هو بعين العناية ملحوظ أعلم العلماء بلامين الحائز لرتبة الحرمين المحترمين حضرة ذي السماحة معروف أفندي كان الله له فيما يعيد ويبدي آمين"[١٦]. وبعد هذه المقدمة تبدأ عملية تسجيل الدعاوى والمعاملات المعروضة على المحكمة. أما اللغة التي

دُونت بها السجلات فهي العربية والتركية، ومعظمها مكتوبة بخط حسن وواضح، مع وجـود أوراق في بعض السجلات لايمكن قراءتها بسبب تعرضها للتلف نتيجة لعدم حفظ السجلات في أماكن مناسبة[١٧]. ويثبّت لكل دعوى أو معاملة رقم (نومرو) و تـاريخ، وتختلـف تلـك الدعاوى والمعاملات من سجل لآخر فهناك سجلات مخصصة لـدعاوى النفقـة والوصـاية حصراً[١٨]، وأخرى لقضايا حصر التركات والوراثة[١٩]، وسجلات أخرى معظمهـا قـضايا تصديق كفالات وتسجيل سندات ومبايعات وتصفية أموال تجار تعرضـوا للافـلاس وغيـر ذلك[٢٠]. وسجلات أخرى مخصصة لدعاوي ومعاملات مختلفة من زواج وطلاق، ودعـاوى بيع وشراء وتجاوزات وسرقات، وتوزيع تركات، وشؤون أوقاف...الخ.وهنـاك سـجلات، وخاصة سجلات المحكمة الشرعية في الموصل قبل عهد الاصلاحات العثمانية (التنظيمـات ١٨٣٩-١٨٧٦)، تتضمن نصوص فرامين(أي مراسيم) تعيين الولاة، والفـرامين والأوامـر والتعليمات الموجهة الى ولاة الموصل وقضاتها من قبل السلطان أو الصدر الأعظم (رئـيس الوزراء) أو شيخ الإسلام (المفتي الأكبر)، إضافة الى أوامر الولاة أنفسهم، ونصوص القوانين والتعليمات الصادرة، ثم الدعاوى والمعاملات المعروضة على المحكمة الشرعية[٢١]. ومثـل هذه السجلات تقتصر حصراً على فترة ما قبل التنظيمات العثمانية عنـدما كانـت المحـاكم الشرعية هي المحاكم الوحيدة في الدولة العثمانية وولاياتها، وكان القاضي يتمتع بـصلاحيات وسلطات واسعة يومئذٍ، فهو المكلف بتطبيق احكام الشريعة والاشراف على الاسواق ومتابعة الشؤون الخاصة بالضرائب والرسوم والأوقاف في منطقته وغير ذلك[٢٢].

ومنذ عهد التنظيمات صدرت قوانين ومراسيم عديدة لتحديث النظام القضائي في الدولـة العثمانية، وقد تأسست بموجبها محاكم مدنية الى جانـب المحـاكم الـشرعية. ففـي سـنة ١٨٧٨صدر قانون تشكيل المحاكم المدنية في مراكز الألوية(السناجق) وتوابعها، فتأسست في الموصل الى جانب المحكمة الشرعية محكمة حقوق بدائية ومحكمة جزاء بدائية ودائرة تحقيق ودائرة مدعي عام[٢٣]. كما تأسس قسم للدعاوى التجارية في محكمة البداءة بالموصل (محكمة بدايت تجارت قسمي)[٢٤] وقد ألغي هذا القسم في سنة ١٨٩٤ واوكلت مهامه الـى محكمـة البداءة، كما تأسست محكمة استئناف في الموصل سنة ١٨٩٩[٢٥]. وهكذا توزعت صلاحيات المحاكم الشرعية القديمة بين هذه المحاكم الجديدة، واصبحت الاولى تقتصر على النظر فـي

قضايا الاحوال الشخصية حصراً، وهذا واضح تماماً من مراجعة السجلات المتأخرة لتلك المحاكم[٢٦].

ان سجلات المحكمة الشرعية بالموصل تُعد مصدراً فريداً لتاريخ الموصل الاجتماعي والاقتصادي منذ أواخر عهد الاسرة الجليلية وحتى نهاية عهد السيطرة العثمانية سنة ١٩١٨، ويمكن للباحثين الاستفادة منها للتعرف على جوانب مختلفة من حياة المجتمع الموصلي إبان تلك الفترة. وبقدر تعلق الأمر بأسواق الموصل فإن تلك السجلات تقدم للمؤرخ الاقتصادي معلومات تفصيلية قد لا يجد مثيلاً لها في مصادر تاريخية أخرى. ومن خلال مراجعة معلومات عددٍ من هذه السجلات تبين لنا أنها تتضمن معلومات، بعضها تفصيلية ودقيقة، عن أسواق الموصل والعاملين فيها وطبيعة المعاملات التجارية فيها. ويمكن تصنيف معلومات تلك السجلات عن أسواق الموصل على النحو الآتي:

١ـالاسواق والقيصريات*:ـ

تزخر سجلات المحاكم في الموصل بأسماء أسواق وقيصريات المدينة التي يرد ذكرها في الكثير من الدعاوى والمعاملات المعروضة على المحاكم.ومن خلال ذلك يمكن للباحث أو المؤرخ التعرف على عدد الاسواق والقيصريات في الموصل وتخصص كل سوق أو قيصرية في التعامل بسلع ومنتجات معينة محلية أو مستوردة. فمن الاسواق والقيصريات التي ترد بكثرة في السجلات سوق الميدان (يُذكر أحياناً سوق ميدان القلعة)، وسوق الجيتجية[٢٧] المسمى أيضاً بسوق العتمه، وسوق العطارين، وسوق الشعارين، وسوق الشعارين القديم، وسوق الصياغ، وسوق الصياغ القديم، وسوق خزرج، وسوق السراجين، وسوق الهراج، والسوق الكبيرالشهير بسوق الخبازين، وسوق الحنطة، وسوق الحنطة القديم، وسوق الملاحين، وسوق القزازين، وسوق الكبابجية، وسوق البلانجية[٢٨]، وسوق الجزمجية، وسوق الجبوقجية[٢٩]، وسوق البصل، وسوق القصابين، وسوق الحدادين وغيرها. ومن القيصريات قيصرية سباهي بازار، وقيصرية البابوجية، وقيصرية الاسكجية[٣٠]، وقيصرية العباجية، وقيصرية الاربوكية وغيرها[٣١] وتشير السجلات أحياناً الى مواقع بعض الاسواق والقيصريات أو أوصافها، فنقرأ"سوق باب الجسر...مقابل قهوه خانة الكمرك"[٣٢] و"سوق

* يقصد بالقيصرية عادة السوق المسقف ذو المداخل العديدة.

الشعارين الكائن قرب جامع حضرة النبي جرجيس"[٣٣] و"سوق البلانجية قرب باب الطوب"[٣٤]، و"قيصرية العباجية الواقعة قرب سوق القزازين"[٣٥] ونقرأ عن قيصرية الاربوكية بأنها"اثنى وعشرين دكان، نصفها وقف ونصف الآخر[كذا] بيد قاسم باشا. ثمانية من الاثني وعشرين دكان شغّالة والباقي منها بطالة"[٣٦]. كما ترد إشارات أحياناً عن بيع دكاكين وتسجيل سند البيع في المحكمة الشرعية[٣٧].

٢ـ الخانات التجارية:

شغلت الخانات حيزاً مهماً من أسواق الموصل وكانت تجري في معظمها معاملات تجارية، كما ان فيها دكاكين ومحلات وغرف تستخدم أما لبيع وشراء مختلف السلع والمنتجات او لخزنها.وجميع الخانات التي يرد ذكرها في السجلات معروفة لأهل المدينة كما ان العديد منها ما يزال قائماً. ومن الخانات التي ترد في السجلات خان الفحم، وخان الشط، وخان الجفت، وخان شيخ السبعة، وخان الحاج قاسم آغا، وخان عبيد آغا، وخان السواد، وخان بيت الحاجيات، وخان المستر رسام أو خان الباليوز[٣٨]، وخان الجبوقجية، وخان الكبير، وخان السقالين وغيرها. وخلافاً للأسواق والقيصريات فان في السجلات معلومات أوفر عن الخانات ومحتوياتها وملكياتها ومواقعها.فنقرأ مثلاً"الخان الكائن على الشط الواقع في باب الجسر الشهير بخان الشط"[٣٩]، أو"الخان الصغير الواقع قرب باب الطوب..الشهير بخان بيت الحاجيات الذي هو وقف الذرية"[٤٠]، ونقرأ مرة أخرى عن خان الشط ووصفه"خان الشط الكائن بين جامع الاغوات وبين دائرة الكمرك القديم، ومن الستة عشر دكاناً التابعة له أعني الاحدى عشر دكاناً المخرجة منه والخمسة دكاكين الواقعة تحت قهوة الكمرك"[٤١]، ونقرأ أيضاً في سجل آخر"خان النفط وثمان دكاكين المتصلة به التابعة له المحدودات من حيث المجموع بخان بيت عبيد آغا وخان بيت بكر أفندي ومن الطرفين بطريق عام الواقعات في سوق البلانجية..."[٤٢]، و"خان الجبوقجية والاثني عشر دكاناً المتصلة به والتابعة له..."[٤٣]، و"خان السواد والعشرين دكاناً المتصلة به التابعة له المحدودات من حيث المجموع بجامع سوق الحنطة العتيق وبخان الجبوقجية المذكور ومن الطرفين بطريق عام الواقعات في سوق الجيتجية المسمى أيضاً بسوق العتمه"[٤٤]، ونقرأ وصفاً تفصيلياً عن خان الباليوز ضمن دعوى بخصوص بيع الربع الشائع من ذلك الخان من قبل الشماس يوسف بن القس انطوان الى الحاج حسن جلبي في آخر يوم من ذي الحجة ١٢٩١هـ/١٨٧٤م جاء فيه"المشتمل ذلك الخان

على ثلاثة كنوج [خزانات] أعني في كل زاوية من الخان المذكور كنج واحد، أحدهم في داخله أوطتان احدهما جفت أعني واحدة في داخل الأخرى والثانية منفردة. والكنج الثاني فيه اوطه منفرد ورهره مقوس؟ والكنج الثالث فيه اوطه كبيرة، وعلى سرداب وبير [كذا] ماء في الحوش، وعلى قنطرة فيه اربعة عشر دكاناً منها ثلاثة دكاكين جفت وأحد عشر دكاناً منفردات، وعلى اوطتين أحداهما منفردة والأخرى جفت، وعلى ديوانخانة فوق باب الخان واوطة للمكتب ومخزن كبير في داخل مخزن ومطبخ، وعلى ستة عشر اوطة تحتانية منها ثلاث عشرة اوطة جفت احداهن في داخل الأخرى وثلاث اوطات منفردات، وعلى ست وعشرين اوطة فوقانية، وعلى تسعة عشر رواقاً فوقاني، وعلى دكان خارج الخان المذكور المتصلة به الكائنة في قرب بابه المحدود ذلك الخان بالحمام الشهيرة بالحمام الصالحية وبسور المدينة المذكورة وبالمصبغة التي كانت في السابق دكان حداد"(٤٥). وتهمل السجلات أحياناً ذكر تفاصيل مماثلة عن الخانات وتكتفي بعبارة"المعلوم المشتملات والحدود"(٤٦). أو"شهرته تغني عن ذكر حدوده"(٤٧).

وأخيراً فان السجلات تعطينا فكرة أيضاً عن ايجار المحلات في بعض الخانات التجارية. فقد كان ايجار كل غرفة (أوطه) في خان بيت الحاجيات ١٥٠ قرش سنوياً وفقاً لدعوى مؤرخة في ١٤ ربيع الاول ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م(٤٨) ونقرأ في دعوى مؤرخة في ٧ ربيع الاول ١٣١٦هـ/١٨٩٨م أن شخصاً إستأجر ١٠ غرف في خان الشط احداها للسكن والتسع الباقية لخزن الصوف وان ايجار كل غرفة قرش واحد يومياً، وكانت في الخان المذكور حصة للحرمين الشريفين ويتم ايجار تلك الحصة الوقفية عن طريق المزايدة(٤٩).

٣ـالنقود المتداولة في اسواق الموصل:

تقدم سجلات المحاكم معلومات تفصيلية ودقيقة عن النقود المتداولة في اسواق الموصل والمتغيرات الحاصلة في قيمة البعض منها مما لايجده الباحث او المؤرخ في أي مصدر آخر. وتؤكد لنا هذه السجلات ان النقود العثمانية كانت لها الارجحية في اسواق الموصل، خلافاً لاسواق مدن عراقية أخرى كالبصرة وبغداد حيث لاقت النقود الاجنبية رواجاً حتى طغت على النقود الرسمية العثمانية في بعض انواع التعامل(٥٠).

وقبل التطرق الى ذكر النقود المتداولة في اسواق الموصل ابان الفترة التي تغطيها السجلات لابد من الاشارة الى ان تلك السجلات تكرر الإشارة الى ان نقد عثماني فضي قديم

هو الآقجة التي توقف ضربها منذ سنة ١٢٣٤هـ/١٨٢٧.ومع ان ذلك النقد لم يعد قيد التداول فان العرف جرى في الموصل على اعتباره، في امور الوقف، سهماً يحسب مقابلــه حــسب الوارد دون ان يكون له علاقة بوزن الفضة او قيمتها[٥١]. كما ترد في سجلات المحاكم بكثرة عند ذكر المهر أو مؤخر الصداق الذي بذمة الزوج، وكمثال على ذلك نقرأ في ســجل يعــود الى سنة ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م دعوى من كرجية بنت أحمد من محلة الجامع الكبير على زوجها سيد جاور بن سيد ذو النون من محلة عبدو خوب جاء فيها لها في ذمتــه"٥٠ مثقــالاً* مــن المثاقيل المتعارفة في المهر في عرف اهل الموصل وهي عبارة عن مائة وستة عشر غرشــاً وست عشرة بارة واقجتين بحساب كل مثقال بغرشين** وثلاث عشر باره وأقجة وذلــك عــن بقية مهرها المعجل"[٥٢]. اما عن ذكر الآقجة ضمن حصص الوقفيات فنقرأ في ســجل آخــر يعود الى سنة ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م أيضاً عن"تخصيص يومية مقدار ثلاث اقجات مــن وقــف مصبغة الموصل الى العلماء والسادة في الموصل"[٥٣].

أوردت سجلات محاكم الموصل مراراً ذكر النقود العثمانية وقيمة كل منها بالنسبة الى الأخرى وبالنسبة الى الجنيه الإنكليزي الذي ورد ذكره بأسم"الليرة الانكليزية"[٥٤]. ووفقاً لتلــك السجلات فان البارة، وهي عملة فضية عثمانية، كانت أصغر نقد عثمــاني وكانــت تــساوي ٤٠/١ من القرش[٥٥]. وكان القرش، وهو نقد فضي، وحدة نقدية أساسية وهو على نــوعين، الاول القرش الصاغ (او الخالص) ويسمى أيضاً القرش الرومي، والثاني هو القرش الــرائج وكان الأول يعادل حوالي ١,٢٥ من الثاني. فقد ورد في دعوى مؤرخة فــي ٥ ذي الحجــة ١٣١٠هـ/١٨٩٣م أن ٦٤٩٣٧,٥ قرشاً رابحة تعادل ٤٨٣٨٥ قرشــاً خالــصاً (أي قــرش صاغ)[٥٦]، كما ورد في دعوى أخرى مؤرخة في بداية ربيع الاول ١٣١٥هـــ/١٨٩٧م أن ٥٣٤٩ قرشاً رائجة تعادل ٣٩٨٥ قرشاً خالصة[٥٧].

اما مضاعفات القرش فهي عديدة ، وكلها نقود فضية، وهي حسب تسلسل قيمتها، الجرخي الذي يعادل قرشين و١٠ بارات أي قرشين وربع، ثم البشلك (وهي كلمة تركيــة تعنــي ابــو الخمسة) ويعادل ٥ قروش، والنقد المعروف بأسم التلق أو التلك (وهي كلمة تركية تعني أبــو

*** وهو غير المثقال المتعارف عليه لدى صاغة الموصل والذي كانت قيمة المثقال منه اعلى بكثير كما سيرد في الصفحات اللاحقة.**

**** ورد القرش في جميع السجلات بصيغة "غرش".**

الستة) ويساوي ٦ قروش. وهناك المجيدي، الذي يذكر بأسم مجيدي فضة مرة ومجيدي ابيض مرة أخرى[٥٨]، وكان يعادل ٢٠,٥ قرشاً، وربما هو النقد نفسه الذي ورد في سجل يعود الى سنة ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م بأسم (غازي) وكان يساوي ٢٠ قرشاً[٥٩]. وأخيراً توجد في سجل يعود الى سنة ١٢٩٥هـ/١٨٧٨م الى نقدٍ هو"القمري"دون الاشارة الى قيمته[٦٠]. ونعلم من مصادر أخرى ان هذا القمري هو نقد مضروب من سبيكة الفضة والنحاس ويعادل نصف قرش صاغ[٦١].

اما النقد الذهبي العثماني فهو الليرة الذي ورد في السجلات على شكل (ليرا عثمانية- عثمانلو ليراسي) تارةً والليرة المجيدية تارة أخرى[٦٢] وكانت الليرة الذهبية تعادل ١٠٣ قرش صاغ حسب سجل يعود الى سنة ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م [٦٣]كما كانت تعادل ١٣٠ قرشاً رائجاً حسب سجل يعود الى سنة ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م[٦٤] ومع انخفاض قيمة الفضة بالنسبة الى الذهب تغيرت قيمة الليرة الذهبية بالنسبة للقرش الصاغ فأصبحت كل ليرة تعادل ١٠٧ قرشاً صاغاً في سنة ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م[٦٥]. كما ارتفعت قيمتها بالنسبة للقرش الرائج فاصبحت الليرة الذهبية تعادل ١٣٥,٥ قرشاً رائجاً في سنة ١٣١١هـ/١٨٩٣م[٦٦]. ثم ١٣٧,٥ قرشاً رائجاً في سنة ١٣٢١هـ/١٩٠٤م[٦٧] ويؤشر سجل يعود الى هذه السنة الأخيرة انخفاضاً في قيمة المجيدي الفضة إزاء القرش الصاغ حيث أصبح المجيدي الفضة يعادل ١٩ قرش صاغ[٦٨]. بعد أن كان يعادل ٢١،٥ قرش صاغ.

أما الجنيه الانكليزي الذهبي فقد ورد في سجل يعود الى سنة ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م وكان يعادل ١١٣ قرش صاغ[٦٩]، ثم ارتفعت قيمته في سنة ١٢٩٦هـ/١٨٧٨م الى ١١٦ قرش خالص (أوصاغ)[٧٠]. وأخيراً ورد ذكر في بعض السجلات للفرنك الفرنسي ضمن حسابات بعض التجار وقيمة البضاعة المصدرة[٧١]. ولكن دون بيان قيمته ازاء النقود المتداولة في أسواق الموصل.

٤ـ الأسعار:ـ

تتضمن الكثير من الدعاوى والمعاملات المدونة في سجلات المحاكم، ولاسيما حصر التركات وسندات البيع وعدم الوفاء بالدين، اشارات كثيرة الى أسعار مختلف السلع والمنتجات والحيوانات في الموصل[٧٢]. ويمكن للباحث او المورخ الذي يتتبع هذه السجلات حسب تسلسلها الزمني معرفة حركة الاسعار صعوداً وهبوطاً من حين لآخر. فمثلاً نقرأ في دعوى

مؤرخة في ١٩ محرم ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م أن طغار الشعير بثلاثين قرشاً، بينما تبلغ قيمة طغار الشعير ٥٠ قرشاً في دعوى أخرى مؤرخة في ٧ شعبان ١٣٢١هـ/١٩٠٤م.كما نقرأ في دعوى مؤرخة في ٢٦صفر ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م أن قيمة ٣٠**مَنْ**[٧٣] من الرُز هو ٣٠٠ قرشاً (أي ١٠ قروش لكل **مَنْ**)، بينما بلغت قيمة ستة أمنان من الرز ١٣٥ قرشاً (أي ٢٢،٥قرشاً لكل **مَنْ**)حسب دعوى مؤرخة في شعبان ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م[٧٤] أو نقرأ دعوى مؤرخة في ربيع الأول ١٣٠١هـ/١٨٨٤م احتُسب مثقال الذهب بحوالي ٨٠،٢٥قرش، في حين أن سعرالمثقال احتُسب في دعوى مؤرخة في ربيع الآخر ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م بحوالي ٨٣,٣٠ قرشاً[٧٥]، وهناك أمثلة أخرى كثيرة لا يتسع المجال لايرادها هنا. وحتى بدون هذه الأرقام عن الاسعار يمكن للمؤرخ الاقتصادي ان يستنتج اوضاع السوق والاسعار من دعاوى النفقة الزوجية او نفقة الاولاد الواردة في السجلات. فقد خُفضت نفقة مقدارها ١٥ قرش شهرياً في جمادى الاخرى ١٣٠٩هـ/١٨٩١م، ثم تقرر زيادتها بعد سنة واحدة فقط الى ٢٠ قرشاً بسبب غلاء الاسعار[٧٦] وعلى العكس من ذلك نقرأ عن نفقة مقدارها ٣٠ قرشاً شهرياً في ربيع الآخر ١٣١٠هـ/١٨٩٢م ثم تقرر تخفيضها الى ٢٠ قرشاً شهرياً في ذي الحجة ١٣١٩هـ/١٩٠٢م بسبب رخص الاسعار[٧٧].

٥ـالمعاملات التجارية وشؤون العاملين في الاسواق:ـ

لا تكتفي سجلات محاكم الموصل بذكر الاسواق والخانات والنقود والاسعار حسب بل تقدم لنا تفاصيل وافية جداً عن طبيعة المعاملات التجارية في اسواق الموصل وشؤون العاملين فيها، وهو أمر تنفرد به هذه السجلات أحياناً عن غيرها من المصادر التاريخية.والحقيقة أن المجال لايتسع هنا لايراد عشرات، ان لم نقل مئات، الأمثلة الواردة في تلك السجلات عن المعاملات التجارية، وبدلاً من ذلك يمكن ذكر ملاحظات عامة مع الإحالة الى بعض السجلات، وهذه الملاحظات هي:-

اولاً:-ان البيع بالآجل (لعدة أشهر أو لأكثر من سنة) كان أمراً شائعاً بين العاملين في السوق من تجار واصحاب دكاكين ومحلات.ويتم ذلك عادة من خلال تقديم سند ممضي ومختوم من قبل المدين يُحدد فيه السلعة المشتراة من قبله وثمنها وموعد اداء ذلك الثمن الى البائع[٧٨] او قد يرهن المشتري عقاراً أو جزءاً من عقار ضماناً لاداء الدين في موعده المحدد[٧٩] وفي حالات عديدة تنشأ المشاكل بين البائع والمشتري لعدم تمكن الآخير من الوفاء بدينه في الأجل

المحدد.وتورد سجلات محاكم الموصل أمثلة كثيرة عن دعاوى ضد أشخاص عاملين في اسواق الموصل لم يفوا بدينهم في أجله المحدد، أو دعاوى رفعها الدائنون لتثبيت ديون من هذا النوع بذمة أشخاص وافتهم المنية وخلّفوا تركة(٨٠).

ثانيا:- ان اسلوب العمل من خلال الشراكة كان مألوفاً في اسواق الموصل.وكان الاسلوب الشائع هو"شركة المضاربة"، التي تعرف محلياً بأسم (قرّاش وكتّاف)(٨١)، وهو اسلوب قديم معروف ليس في الموصل حسب بل في المنطقة عموماً(٨٢). وبموجب هذه الشركة يقدم الطرف الاول (أي القّراش)مبلغاً من المال الى الطرف الثاني(الكتاف)ليعمل في البيع والشراء في السوق على ان يتم اقتسام الربح المتحقق مناصفةً، وتزخر سجلات محاكم الموصل بأمثلة كثيرة على هذا الاسلوب من الشراكة(٨٣). وهناك اشارات اقل الى نوع أخر من الشراكة المعروفة بأسم "شركة العنان"، فقد ورد في دعوى مؤرخة في ١٦ صفر ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م أن شخصين قدما مبلغاً من المال الى رجل وابنه لكي يعملا في البيع والشراء في الدباغة على ان يكون الربح والخسارة بالمخامسة بواقع ثلاثة أخماس لاصحاب المال وخمسين للرجل وابنه. وقد تم فسخ الشركة بعد سنتين(٨٤).

ثالثاً:- وهناك اسلوب آخر من التعامل وهو ان يعطي التاجر، من الموصل أو خارجها، بضاعة الى شخص آخر لبيعها في اسواق الموصل مقابل اجرة تسمى"حق السعي"حسبما ورد في دعوى مؤرخة في شعبان ١٣١١هـ /١٨٩٤م(٨٥).

رابعاً:-ان السجلات توضح المعاملات التجارية بين العاملين في اسواقها وبين المناطق الأخرى بشكل مباشر أحيانا ًوبشكل غير مباشر احياناً أخرى. فهناك إشارات الى معاملات تجارية مع بغداد(٨٦)، ومع بلاد الشام(٨٧)، ومع بلاد فارس(٨٨)، ومع انكلترة(٨٩)، ومع فرنسا(٩٠)، فضلاً عن ذكر وجود بضائع من مناشيء أخرى كالصين مثلاً في اسواق الموصل(٩١)، واستيراد **مواد** من مناطق ضمن ولاية الموصل نفسها كالخشب من زاخو(٩٢).

خامساً:-تذكر السجلات جميع الاوزان والمكاييل التي جرى التعامل بها في اسواق الموصل وهي، المَنْ، والطغار "تغار" والوزنة، وحقة* الاستانة، القنطار، والمثقال، والحبة، والدرهم(٩٣). وجميع هذه الاوزان والمكاييل تقريباً معروفة حتى اليوم لدى كثير من العاملين

* **ترد أيضاً أقة أو أوقية الاستانة أحياناً.**

في اسواق الموصل.وتوضح السجلات أحياناً العلاقة بين هذه الاوزان والمكاييل فالقنطار مثلاً كان يساوي ٢٠٠ حقة استانة[٩٤].

واخيراً فان هناك معلومات مفيدة في السجلات عن احوال العاملين في اسواق الموصل وتنظيمهم المهني.فهناك اشارات الى الاصناف الحرفية في العديد من السجلات[٩٥]، فضلاً عن الاشارة الى غرفة تجارة الموصل التي وردت بأسم"هيئة اوطة التجارة والزراع"مرة[٩٦] و"هيئة مجلس التجارة والزراعة"مرة أخرى مع الاشارة الى احدى مهامها وهي المصادقة على ثروة التجار لغرض المعاملات الرسمية من كفالات لدى المحاكم وغير ذلك[٩٧]. ويورد اقدم سجل اشارة الى تظلم الاصناف الحرفية في الموصل في أوآخر عهد الاسرة الجليلية من الضريبة السنوية"السالبان"المفروض على الاصناف الحرفية[٩٨] وتشير السجلات ايضاً الى حالات الافلاس التي تعرض لها بعض تجار الموصل ونصب وكلاء لتمييز وتصفية الدعاوى المتعلقة بهم[٩٩].

الحقيقة ان هناك الكثير مما يمكن ايراده عن سجلات المحاكم في الموصل واهميتها في دراسة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للمدينة، لكن ذلك غير ممكن ضمن حدود هذا البحث. ولكن المجال متاح امام الباحثين والمؤرخين للاستفادة منها وتقديم دراسات اكثر تفصيلاً عنها. والواقع ان الحاجة تدعو الى بذل مساعٍ جادة لابقاء هذه السجلات في الموصل بايداعها في مكتبة مركز دراسات الموصل او اية مكتبة أخرى في المدينة تضمن الحفاظ عليها، وصيانتها، وتسهيل اطلاع الباحثين عليها.

الهوامش

١. ليونهارت راوولف، رحلة المشرق الى العراق وسوريا ولبنان وفلسطين (بغداد-١٩٧٨-ترجمة سليم طه التكريتي) ص٢٠٥، جان باتيست تافرنيه؛ العراق في القرن السابع عشر (بغداد-١٩٤٤- ترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد) ص٥٨.

٢. ج.أ.اوليفييه، رحلة اوليفييه الى العراق ١٧٩٤-١٧٩٦(بغداد-١٩٨٨-ترجمة يوسف حبي) ص٤٧.

٣. جيمس بكنغهام، رحلتي الى العراق (بغداد-١٩٦٨-ترجمة سليم طه التكريتي) ص٦١.

٤. دومنيكو لانزا، الموصل في القرن الثامن عشر (الموصل-١٩٥٣-ترجمة روفائيل بيداويد) ص١٧.

٥. زهير علي احمد النحاس، النشاط التجاري في الموصل بين الحــربين العــالميتين ١٩١٩-١٩٣٩، رسالة دكتوراه-كلية الآداب-جامعــة الموصــل، ١٩٩٥، ص ص٥-١١.
٦. لمزيد من التفاصيل راجع، المصدر نفسه، ص ص٢١-٢٥.
٧. المقصود هنا التقارير التجارية التي كان يقدمها القنصل البريطاني في الموصل الى حكومته سنوياً بعنوان Report on the Trade of Mosul .
٨. راجع على سبيل المثال مؤلفات المؤرخ الموصلي المعروف ياسين بــن خيــر الله الخطيب العمري العديدة التي كرر فيها اشارات كثيرة تخص اسواق الموصل.
٩. صدرت خمس ســالنامات عــن ولايــة الموصــل وهــي ســالنامات الــسنوات ١٣٠٨هــ،١٣١٠هــ، ١٣١٢هــ، ١٣٢٥هــ، ١٣٣٠هــ، وتقــدم هــذه الــسالنامات أرقاماً عن اعداد الدكاكين والخانات في اسواق الموصل دون مزيد مــن التفاصــيل ، راجع مثلاً:
موصل ولايتي سالنامه سي، ١٣١٢هــ، ص٢٦٢ حيث تكتفي السالنامة بالقول ان فــي مدينة الموصل٢٦٧٧دكان ومغازه (محل تجاري).
١٠. ومنها مثلاً الوثائق التي تضمنت معلومات عن اسواق الموصل في القرن السادس عشر والتي نُشرت في ؛
Omer L. Barkan , XV ve XVI inci asirlarda Osmanli im parator lugunda Zirai ekonominin hukuki ve mali esasleri (lstanbul- 1943) vol I. pp. 176-178.
وكذلك
Basbakanlik Devlet Arsivleri Genel Mudurlugu Osmanli Arsivi Daire Baskanligi: Musul-Kerkuk ile ilgili arsiv belge leri 1525-1919 (Ankara-1993) pp.59-68.
١١. مثال ذلك ان عدد سجلات المحكمة الشرعية في القدس بلــغ ٦٠٥ســجلاً، وفــي بغداد ٦٨٠ سجلاً، أنظر؛ محمود علي عطا الله، وثائق الطوائف الحرفية في القدس في القرن السابع عشر الميلادي (نــابلس-١٩٩١) ص، م؛ عمــاد عبــد الــسلام رؤوف "سجلات المحكمة الشرعية ببغداد"، مجلة المورد، م١٢، ع٣، ١٩٨٣، ص٢٢٩.
١٢. انظــر مــثلاً: رؤوف، المــصدر نفــسه، ص ص ٢٢٩-٣٤٦، عبــد الــودود يوسف،"سجلات المحاكم الشرعية كمصدر اساســي لتــاريخ العــرب فــي العــصر العثماني"المجلة التاريخية المصرية، م١٩، ١٩٧٢، مصطفى كاظم المدامغة، نــصوص من الوثائق العثمانية عن تاريخ البصرة في سجلات المحكمــة الــشرعية (البــصرة-١٩٨١).
١٣. انظر مثلاً، النحاس، المصدر السابق؛كاظم باقر علي، الاحوال الاجتماعيــة فــي البصرة ١٨٦٩-١٩١٤، دراسة في التاريخ الاجتماعي في ضوء ســجلات المحكمــة

الشرعية، رسالة دكتوراه -كلية الآداب-جامعة البصرة، ١٩٩٥، وانظر كذلك عناوين البحوث التي نشرت في؛ عبد الجليل التميمي (محرر)، الحياة الاقتصادية للولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني (زغوان-١٩٨٦).

١٤. اطلع الباحث على مجموعة السجلات في محكمة الاحوال الشخصية في الموصل، اما المعلومات التفصيلية فقد نقلها الباحث من المحامي عبد الرحمن الصراف الذي يعمل في هذه السجلات منذ فترة غير قصيرة لاعداد رسالة ماجستير عن"القضاء في الموصل في العهد العثماني الأخير".

١٥. السجل رقم ٦ لسنة ١٢٩٢-١٢٩٣هـ.

١٦. السجل رقم ٢٣ لسنة ١٣٠٧-١٣٠٨هـ.

١٧. انظر مثلاً صفحات السجل رقم ١١ للسنوات ١٣٠٤-١٣١٠هـ.

١٨. انظر مثلاً سجل برقم ٣ للسنوات ١٣٠٤-١٣١٢هـ

١٩. انظر مثلاً السجل رقم ١١ للسنوات ١٣٠٤-١٣١٠هـ

٢٠. سجلات غير مرقمة للسنوات ١٢٩١هـ-١٢٩٦هـ.

٢١. انظر مثلاً سجل المحكمة الشرعية للسنوات ١٢٤٢-١٢٥١هـ.

٢٢. لمزيد من التفاصيل راجع؛ خليل علي مراد؛ تاريخ العراق الاداري والاقتصادي في العهد العثماني الثاني ١٦٣٨-١٧٥٠، رسالة ماجستير-كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٧٥، ص ص ، ٢٣٥-٢٣٦.

٢٣. ذنون يونس الطائي، الاوضاع الادارية في الموصل ١٩٢١-١٩٥٨، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٨، ص١٣.

٢٤. موصل ولايتي سالنامه سي، ١٣١٠هـ، ص٨٥.

٢٥. الطائي، المصدر السابق، ص١٤.

٢٦. انظر مثلاً، السجل المرقم ٣٧ لسنة ١٣٢١-١٣٢٢هـ.

٢٧. يبدو ان تسمية السوق مأخوذة من قماش وألبسة الجيت والتي كان يتاجر بها العاملون في السوق.

٢٨. افادني الزميل الدكتور زهير علي النحاس بأن سوق البلانجية يعني سوق صانعي وبائعي البرادع التي توضع على ظهر حيوانات الركوب والنقل.

٢٩. أي سوق صانعي الجبوق او الشبوق او ما يسمى بالغليون الذي يكون على شكل انبوب طويل نسبياً يوضع في رأسها اداة لحشو التبغ، انظر النحاس، المصدر السابق، ص٩٦.

٣٠. كلمة اسكي تركية تعني العتيق وربما كان السوق يعمل في تجارة المواد العتيقة.

٣١. انظر مثلاً، السجل رقم ٦ لسنة ١٢٩٢-١٢٩٣هـ، الدعاوى ١٠٩، ١٥٦، ١٨١، سجل سنة ١٢٨٤-١٢٨٥هـ، الدعوى المؤرخة في ٢٨جمادى الاولى ١٢٨٥هـ، سجل سنة ١٢٩٠هـ، الدعوى المؤرخة في ١٥ رجب ١٢٩٠هـ، السجل رقم ٣ لسنة ١٢٩٤-١٢٩٥هـ الدعوى رقم (١١٩)، السجل رقم ١٥ لسنة ١٣٠١-

١٣٠٣هـ، الدعوى رقم (١٥٥)، وغيرها من السجلات ولمزيد من التفاصيل عن هـذه الاسواق والقيصريات ومواقعها وتأريخها راجع، النحاس، المصدر الـسابق، ص ص ١٠٦-١٣٠، وكذلك الملحق رقم (١٢أ)من المصدر نفسه وهو خارطة تفصيلية دقيقـة لاسواق وقيصريات وخانات الموصل.
٣٢. السجل رقم ٦ لسنة ١٢٩٢-١٢٩٣هـ، الدعوى رقم (١٠٩).
٣٣. سجل سنة ١٢٩٠، الدعوى المؤرخة في ١٥ رجب ١٢٩٠هـ.
٣٤. سجل رقم ٣٩ لسنة ١٣٢٣هـ، الدعوى رقم (١٨٩).
٣٥. سجل رقم ٣ يبدأ من صفر ١٢٩٢هـ، الدعوى رقم (١٦٨).
٣٦. سجل للسنوات ١٢٤٢-١٢٥١هـ(أوراقه غير مرقمة).
٣٧. مثال ذلك ماورد في سجل سنة ١٢٩٠هـ عن بيع دكان في محلة بـاب الميـدان بمبلغ ٣٥٠٠ قرش رومي وتسجيل سند البيع في سجل المحكمة الشرعية، أو مـا ورد في السجل رقم ٣١ لسنة ١٣١٣-١٣١٦هـ، الدعوى رقم (٧٠)عن بيع شخص لدكـة داخل قيصرية الهراج.
٣٨. الباليوز او باليوس كان تطلق على القناصل الاجانب في الدولة العثمانيـة وكـان مالك الخان كرستيان رسام اول نائب قنصل بريطاني عُين في الموصل سـنة ١٨٣٩م، ولذا اطلق على الخان خان الباليوز اي خان القنصل.
٣٩. السجل رقم ٣١ لسنة ١٣١٣-١٣١٦هـ، الدعوى رقم(٣٣٤).
٤٠. السجل رقم ٣ لسنة ١٢٩٤-١٢٩٥هـ، الدعوى رقم (١٧).
٤١. السجل رقم ٢٧ لسنة ١٣١٠-١٣١٢هـ، الدعوى رقم (٢٥٢).
٤٢. السجل رقم ٣٩ لسنة ١٣٢٣-١٣٢٤هـ، الدعوى رقم (١٨٩).
٤٣. المصدر نفسه.
٤٤. المصدر نفسه.
٤٥. سجل رقم ٣ يبدأ في صفر ١٢٩٢هـ، الدعوى رقم (٤٢).
٤٦. سجل رقم ٧ لسنة ١٢٩٧-١٢٩٨هـ، الدعوى رقم (٩٧).
٤٧. سجل لسنة ١٢٨٤-١٢٨٥هـ، الدعوى مؤرخة في ١٦ صفر ١٢٨٥هـ.
٤٨. سجل رقم ٣ لسنة ١٢٩٤-١٢٩٥هـ، الدعوى رقم (١٧).
٤٩. سجل رقم ٣١ لسنة ١٣١٣-١٣١٦هـ، الدعوى رقم (٣٣٤).
٥٠. غانم محمد علي، النظام المالي العثماني فـي العـراق ١٨٣٩-١٩١٤، رسـالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٩، ص١٦٨.
٥١. عماد عبد السلام رؤوف، الموصل في العهد العثمـاني(النجـف-١٩٧٥)ص ص ٥٥٤-٥٥٥.
٥٢. سجل رقم ٦ لسنة ١٢٩٢-١٢٩٣هـ، الدعوى رقم (٨).
٥٣. سجل رقم ٣ يبدأ في صفر ١٢٩٢هـ، الدعوى رقم (١).
٥٤. السجل نفسه، الدعوى رقم (١٠٨).

٥٥. سجل غير مرقم لسنة ١٢٩٣-١٢٩٤هـ، الدعوى رقم (٥)
٥٦. سجل رقم ٢٧ لسنة ١٣١٠-١٣١٢هـ، الدعوى رقم (٨٠).
٥٧. سجل رقم ٣١ لسنة ١٣١٣-١٣١٦هـ، الدعوى رقم (١٢).
٥٨. سجل رقم ٣ لسنة ١٢٩٤-١٢٩٥هـ، الدعوى رقم (٨١)، سجل رقم ٧ لسنة ١٢٩٧-١٢٩٨هـ، الدعوى رقم (٩٠).
٥٩. سجل من جمادى الثانية الى رمضان ١٢٩٠هـ، الدعوى مؤرخة في ٣ شعبان ١٢٩٠هـ.
٦٠. سجل لسنة ١٢٩٤-١٢٩٥هـ، لدعوى رقم (٤٦).
٦١. ج.ج.لوريمر، دليل الخليج، القسم الجغرافي (ترجمة مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر)جـ٣، ص١٠٠٤، علي، المصدر السابق، ص١٧٢.
٦٢. سجل رقم ٢٣ لسنة ١٣٠٧-١٣٠٩هـ، الدعوى رقم (١٨٦)، سجل لسنة ١٢٩٣-١٢٩٤هـ، الدعوى رقم (٨٨).
٦٣. سجل ١٢٩٣-١٢٩٤هـ، الدعوى رقم (٨٨).
٦٤. سجل رقم ٣ يبدأ في صفر ١٢٩٢هـ، الدعوى رقم (٦٨).
٦٥. سجل رقم ٣ لسنة ١٢٩٤-١٢٩٥هـ، الدعوى رقم (٢٧).
٦٦. سجل رقم ٢٧ لسنة ١٣١٠-١٣١٢هـ، الدعوى رقم (٣٨).
٦٧. سجل رقم ٣٧ لسنة ١٣٢١-١٣٢٢هـ، الدعوى رقم (٣٤).
٦٨. السجل نفسه، الدعوى (٢٦٤).
٦٩. سجل رقم ٣ يبدأ في صفر ١٢٩٢، الدعوى (١٠٨).
٧٠. سجل غير مرقم يبدأ من محرم ١٢٩٦هـ، الدعوى رقم (٥).
٧١. سجل من محرم ١٢٩٣-محرم ١٢٩٤هـ، الدعوى رقم (٨٨).
٧٢. انظر مثلاً:سجل لسنة ١٢٨٤-١٢٨٥هـ، الدعوى المؤرخة في ١٩ محرم ١٢٨٥هـ، والدعوى المؤرخة في ٢٦ صفر ١٢٨٥هـ، والدعوى المؤرخة في ٩جمادى الاولى ١٢٨٥هـ، وسجل رقم ١١ للسنوات ١٣٠٤-١٣١٠هـ، الدعاوى رقم (٣٧)و(٣٨)وغيرها من السجلات.
٧٣. المَنْ وحدة وزن تعادل ٦،٥حقة موصلية لدى تجار الحبوب،
Great Britain ,Admirality Intelligence Department, A Handbook of Mesoptamia (2 nd edition-1918) vol. I ,p.240.
٧٤. سجل سنة ١٢٨٤-١٢٨٥هـ، الدعوى المؤرخة في ١٩محرم ١٢٨٥هـ، والدعوى المؤرخة في ٢٦ صفر ١٢٨٥هـ، سجل سنة ١٢٩٠هـ، الدعوى المؤرخة في ١٥شعبان ١٢٩٠هـ، سجل رقم ٣٧ لسنة ١٣٢١-١٣٢٢هـ، الدعوى رقم (١٨١).
٧٥. السجل رقم ١٤ للفترة ذي الحجة ١٣٠٠هـ-ذي الحجة ١٣٠١هـ، الدعوى رقم (٧١)، وسجل رقم ١١للسنوات ١٣٠٤-١٣١١هـ، الدعوى رقم (٣٧).

٧٦. السجل رقم ٣ للسنوات ١٣٠٤-١٣١٠هـ، الدعوى المؤرخة في ١٩جمادى الآخرة ١٣٠٩هـ.
٧٧. السجل نفسه، الدعوى المؤرخة في ١٨ ربيع الآخر ١٣١٠، ودعاوى مماثلة في السجل نفسه.
٧٨. السجل رقم ٦لسنة ١٢٩٢-١٢٩٣هـ، الدعوى المرقمة (١٦٧)، سجل سنة ١٢٩٠هـ، الدعوى المؤرخة في ١٥شعبان ١٢٩٠هـ، السجل رقم ٧لسنة ١٢٩٧-١٢٩٨هـ، الدعوى المرقمة (٣٨)في ٢٧ ذي الحجة ١٢٩٧هـ.
٧٩. انظر مثلاً، السجل رقم ٢٣ لسنة ١٣٠٧-١٣٠٨هـ، الدعوى رقم (١٨٥)في ٢ ذي القعدة ١٣٠٨هـ.
٨٠. انظر مثلاً، السجل رقم ٣لسنة ١٢٩٢هـ، الدعوى رقم (٦٥)في ١٣ربيع الاول ١٢٩٢هـ، والسجل رقم ٣٧لسنة ١٣٢١-١٣٢٢هـ، الدعوى رقم (٤٠٦)في ١٥ صفر ١٣٢٢هـ.
٨١. النحاس، المصدر السابق، ص١٦٤.
٨٢. خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (بيروت-ط٢-١٩٨٩) ص ص ٣٠-٣٥.
٨٣. انظر مثلاً، السجل رقم (١)من ربيع الثاني ١٢٩١-رمضان١٢٩١، الدعوى رقم (٢٦٧)في ١رمضان ١٢٩١هـ، سجل محرم ١٢٩٣-محرم١٢٩٤، دعوى رقم (١٢٥)في غرة رجب ١٢٩٣هـ، سجل من محرم ١٢٩٤-محرم ١٢٩٥هـ، الدعوى رقم (٢٩)في ٧ ربيع الاول ١٢٩٥، والسجل نفسه، الدعوى رقم (٨٨)وغيرها.
٨٤. سجل سنة ١٢٨٤-١٢٨٥هـ، الدعوى المؤرخة في ١٦ صفر ١٢٨٥.
٨٥. السجل رقم ٢٧لسنة ١٣١٠-١٣١٢هـ، الدعوى رقم (١٠٦)في ١٩شعبان ١٣١١هـ.
٨٦. المصدر نفسه، وكذلك السجل رقم ٦لسنة ١٢٩٢-١٢٩٣هـ حيث يرد ضمن جهاز عروس (عبا شغل بغداد وزبون شغل الشام)، الدعوى المرقمة (١٨٩)، وسجل من محرم ١٢٩٦هـ، دعوى رقم (٢٨)حول استيراد حديد من بغداد الى الموصل، وغيرها من الاشارات العديدة في السجلات حول استيراد اقمشة ومنسوجات من بغداد.
٨٧. سجل من محرم ١٢٩٣-محرم ١٢٩٤هـ، الدعوى رقم (٨٨)
٨٨. السجل ٣٧لسنة ١٣٢١-١٣٢٢هـ، الدعوى رقم (١٢٤)في ٢٨ جمادى الآخرة ١٣٢١هـ.
٨٩. سجل من محرم ١٢٩٦، الدعوى رقم (٥).
٩٠. سجل من محرم ١٢٩٣-محرم١٢٩٤هـ، الدعوى رقم (٨٨).
٩١. السجل رقم ٣٧لسنة ١٣٢١-١٣٢٢هـ، وورود ذكر لعباءة صنع الصين (عباية جيناوي) في الدعوى المرقمة (٢٥٤) في ٢٣ذي العقدة ١٣٢١هـ.
٩٢. سجل من محرم ١٢٩٣-محرم١٢٩٤هـ، الدعوى رقم (١١٧).

٩٣. حول الاوزان والمكاييل المستخدمة في اسواق الموصل وما يعادلها مـــن الاوزان الانكليزية راجع،
A Handbook of Mesopotamia , vol .I p. 240.
أما ذكر هذه الاوزان والمكاييل فقد ورد في مئات الدعاوى فـــي ســـجلات المحكمـــة الشرعية بالموصل.
٩٤. سجل من محرم ١٢٩٦هـــ، الدعوى رقم (٣١)في ٢١ ربيع الثاني ١٢٩٦هــ.
٩٥. وردت الاشارة في أقدم سجل الى"شيوخ الاصناف"فـــي الموصـــل، كمـــا وردت اشارات في سجلات أخرى الى بعض الأصـــناف الحرفيـــة فـــي الموصـــل (صـــنف التوتونجية، أي باعة التبغ، وصنف البيطارين وصنف الحمامجية وصنف الكيسه جيـــة وغيرهم).أنظر مثلاً، سجل ١٢٤٢-١٢٥٢هـــ، ورد فيه نص أمر"بيورلدي"من الـــوالي محمد باشا [اينجه بيرقدار] مؤرخ في ١٥صفر١٢٥٢هـــ/١٨٣٦م ورد فيه ذكر"شـــيوخ الاصناف في الموصل وتجارها المعتبرين..."، والسجل رقم ٣ الذي يبدأ مـــن صـــفر ١٢٩٢، والذي يرد فيه ذكر (صنف التوتونجية) ضمن الدعوى رقـــم (١٠٠) فـــي ٢٥ ربيع الاول ١٢٩٢هـــ، كما ورد ذكر (صنف البيطارين) في الدعوى رقـــم (٨٩)مـــن السجل ذاته.
٩٦. السجل رقم ٣١ لسنة ١٣١٣-١٣١٦هـــ، الدعوى رقـــم (٢٥٧) فـــي ١ جمـــادى الآخر ١٣١٦هـــ.
٩٧. السجل ٣٧ لسنة ١٣٢١-١٣٢٢هـــ، الدعوى رقم (٣٠٦) فـــي ٢٥ ذي الحجـــة ١٣٢١هـــ.
٩٨. سجل ١٢٤٢-١٢٥٢هـــ، صورة أمر "بيورلدي" من والي الموصل محمـــد باشـــا [اينجه بيرقدار] مؤرخ في ١١ ربيع الاول ١٢٥٢هـــ.
٩٩. سجل محرم ١٢٩٣-محرم١٢٩٤، الدعوى رقم (٨٨) حول افلاس الحاج عبد الله الملاح واولاده.